ورقــة بحثيــة

بعنــوان

متطلبات تطوير نظام دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية الحكومية

" رؤية مقترحة "

إعداد

د . حسام إبراهيم مراد

مدرس أصول التربية

كلية التربية – جامعة دمياط

متطلبات تطوير نظام دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية الحكومية

" رؤية مقترحة "

تمهيد

عانى الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة من العزلة والحرمان والإهمال في الماضي، فكان ينظر إليهم على أنهم دون مستوى الأطفال العاديين ، و كانت بعض الأسر سابقا تضطر إلى إخفاء أبنائهم ذوي الاعاقة وإنكار وجودهم؛ الأمر الذي أثّر بشكل سلبي على كثير من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ، واستمر هذا الأمر لعقود، إلى أن اتجهت بعض الجمعيات الأهلية إلى رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من باب الشفقة .

ومع أوائل القرن العشرين تغيرت النظرة لذوى الاحتياجات الخاصة ، فلم يعد ينظر إليهم كفئات مهملة، أو كأشخاص سلبيين وغير مؤثرين في المجتمع، بل أصبحت النظرة إليهم ترتكز على مساعدتهم؛ للمشاركة في المجتمع والقيام بدورهم الاجتماعي بهدف مساعدتهم؛ لكى يسهموا في عملية الإنتاج والمشاركة في بناء الاقتصاد الوطني، وإحداث التكيف النفسي والاجتماعي لهم، والسبيل لتحقيق ذلك هو الدمج في مختلف المؤسسات التعليمية .

ومع مرور الزمن تطورت نظرة المجتمعات لذوي الاحتياجات الخاصة تطورا كبيراً ، وازداد الاهتمام بمشكلة ذوي الاحتياجات الخاصة في دول العالم كافة، بوصفها مشكلة اجتماعية واقتصادية قبل إن تكون مشكلة إنسانية، ولكبر هذه المشكلة وتأثيرها على كل من الأسرة والمجتمع، تتابعت الدراسات والبحوث حول مشكلات ذوي الاحتياجات الخاصة ، وكيفية وضع الخطط التربوية والتأهيلية الملائمة لقدراتهم؛ لاستغلال إمكاناتهم وقابلياتهم .

وبدأت هذه الفئة تأخذ مكانها الصحيح في كثير من المجتمعات، وتطورت حقوقها التربوية ، التي من أبرزها رفض العزلة المتمثلة في مدارس التربية الخاصة ،

فكانت فكرة الدمج من التطورات المهمة في مجال التربية الخاصة ، والدمج يقوم على فكرة مفادها أن المدرسة العادية هي مكان لكل التلاميذ ، وأنه لا ينبغي فصل الطلاب ذوي. الإعاقة عن أقرانهم الأسوياء، بل ينبغي المضي في تعليمهم معا إلى أبعد مدى ممكن.

وقد تبنت عديد من الدول سياسة الدمج في ميدان التربية الخاصة ، لما لها من أهمية في المساواة في الفرص التعليمية، وزيادة التفاعل الاجتماعي بين الطلبة العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة.

فلا شك أن تحقيق التنمية الشاملة لأي مجتمع من المجتمعات، لا يمكن أن يتم إلا بمساهمة جميع أبنائه وطوائفه، بغض النظر عن أي فوارق أو اختلافات أو إمكانات، وأن إهمال الفئات المهمشة يمثل مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية وصحية، تواجه المجتمعات كافة ، ولقد أكد تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بمناسبة " اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقات " ٢٠١٧م أن نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة وصلت إلى (١٠،٦٧%) من إجمالي السكان في مصر ، وأن (٢،٦١%) لديهم نسبة إعاقة كبيرة ، وأن نسبتهم في الحضر بلغت (١٢،٢٢%) مقابل (٩،٧١%) في الريف من إجمالي أفراد المجتمع .

وعادة ما يقاس مستوى تحضر أي أمة بمستوى رعايتها لذوي الاحتياجات الخاصة، مع ذلك فإن الرعاية وحدها لا تكفي؛ إذ لا بد من دمج وقبولهم ذوي الاحتياجات الخاصة -خصوصا الأطفال - في جميع مجالات الحياة العملية والاجتماعية .

وقد أثارت قضية دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العامة اهتماماً كبيراً في الأوساط التربوية والعلمية، وكثر النقاش حولها بين مؤيد ومعارض لذلك .

فقد استمد المؤيدون للفكرة تأييدهم من منطلق أن من حق كل فرد مهما كانت ظروفه، العيش في بيئته الطبيعية، ورأوا أن ما تقوم به المؤسسات لتكييف البيئة وظروف العيش لذوي الاعاقة يعد عزلاً لهم عن المجتمع الحقيقي، الذي من المفترض أن يعيشوا فيه بكل ميزاته وعيوبه، بل وتضعهم في إطار ضيق لا يستطيعون الخروج منه أو تخطيه، مما يخلق لديهم صعوبة حقيقة، عندما يجدون أنفسهم مضطرين للتعامل مع بيئتهم الطبيعية

(المجتمع والناس).

أما المعارضون فيرون أن تطبيق فكرة الدمج، ستعرض ذوي الإعاقة إلى مخاطر ومشكلات، كفلت لهم المؤسسات عدم التعرض لها، بل إن البرامج والخدمات التي تقدمها المؤسسات لن يستطيعوا الحصول عليها في المجتمع الطبيعي؛ لما وفرته لهم البرامج والأساليب التي تتناسب وقدراتهم وظروف إعاقتهم، بالإضافة إلى الاتجاهات السلبية التي كونها المجتمع أصلاً نحو الإعاقة والمعاقين، والتي تحتاج إلى فترات طويلة من الزمن للتخلص منها .

الدمج " إطار مفاهيمي "

يعد مفهوم الدمج مفهوما حديثاً، ونتاجا لمفهومي التحرر من المؤسسات والتعويد، ويفضله بعض التربويين للتعبير عن تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وتدريبهم وتشغيلهم مع أقرانهم العاديين . ويعد هذا المفهوم نتاجاً للقانون الأمريكي رقم ((142/94) لسنة) (1975الذي نص على ضرورة توفير أفضل أساليب الرعاية التربوية والمهنية لذوي الاحتياجات الخاصة .

وبحكم الأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع الدمج التربوي على جميع الأصعدة ، وبحكم ما يتضمنه من مفاهيم تربوية، ونفسية، واجتماعية، و فنية مختلفة، فقد ظهرت له تعريفات كثيرة ، من أبرزها" هو دمج الأطفال غير العاديين المؤهلين مع أقرانهم دمجا زمنيا ، تعليميا ، واجتماعيا ، حسب خطة وبرنامج وطريقة تعليمية مستمرة تُقر حسب حاجة كل طفل على حدة ، ويشترط فيها وضوح المسؤولية لدى الجهاز الإداري والتعليمي والفني في التعليم العام والتربية الخاصة.

وتستخدم كلمة الدمج (inclusion) للدلالة على التناسق بين الأجزاء لتكون كلا متكاملاً، وفي النظم التربوية تعبر عن دمج النظم المنفردة إلى نظم أكثر تكاملاً للأفراد الذين سبق أن قدمت لهم نظم أو خدمات منفصلة ، سواء أكان ذلك بسبب الجنس أم الأصل العرقي، أم عوامل أخرى .

ويتضمن مفهوم الدمج (Mainstreaming) مساعدة الأطفال المعوقين على

التعايش مع الأطفال العاديين في الصف العادي . وهذا المفهوم وضع الأطفال غير العاديين مع الأطفال العاديين بشكل مؤقت أو دائم في الصف العادي؛ مما يعمل على توفير فرص أفضل للتفاعل الأكاديمي والاجتماعي، فقد يؤدي الدمج إلى توسيع قاعدة الخدمات وخاصة الدمج التعليمي، كما يؤدي إلى الصلاحية المهنية لغير العادي، وذلك من خلال تطوير المهارات المهنية وتأهيله مهنيا في ضوء قدراته وإمكانياته، بحيث يصبح قادراً على العمل والاستقلال المهني والمعيشي .

كما يعرف الدمج بأنه: تكامل الأنشطة الاجتماعية التعليمية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، القابلين للتعلم في إطار البرامج التعليمية العادية جنباً إلى جنب مع زملائهم الذين يتمتعون بقدرات عادية. وبشكل عام فإن عملية الدمج تمثل اشتمال مدارس التعليم العام وفصوله على الطلاب جميعاً، بغض النظر عن الذكاء أو الموهبة أو الإعاقة أو المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الخلفية الثقافية للطالب، ويجب على المدرسة العمل على دعم الحاجات الخاصة لكل طالب .

ومن ثمّ يهدف الدمج من الناحية التربوية و التعليمية إلى إتاحة الفرصة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، ليتابعوا دراستهم طبقا لقدراتهم واستعداداتهم في أقل البيئات التعليمية انعزالا، والعمل على دعم الإسهام الإيجابي وتعزيزه لجميع المتعلمين في واقع الحياة المدرسية، من خلال التعليم التعاوني والتفاعل الاجتماعي المتبادل .

بينما ينطوي البعد الانساني والاجتماعي للدمج على إتاحة الفرص المتكافئة لكل فرد لكي ينمو ويتعلم وفقا لقدراته واستعداداته وميوله واحتياجاته الخاصة ، بلا تمييز أو تهميش أو استبعاد ، مما يعمل على تحقيق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في تعليم جميع الاطفال ، ومن ثمّ يحد من الضغط النفسي والاجتماعي على أسر التلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة ، ويزيد من التقبل الاجتماعي بين التلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة والأسوياء .

ويطبق الدمج إجباريا وفق القرار الوزاري رقم (٢٥٢) بتاريخ ٢٠١٧/٨/٤م ، الذي ينص على تطبيق نظام الدمج للطلاب ذوي الاعاقة البسيطة بالفصول النظامية بمدارس التعليم العام الحكومية ، والمدارس الخاصة ومدارس الفرصة الثانية ،

والمدارس الرسمية للغات ، والمدارس التي تدرس مناهج خاصة في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي ومرحلة رياض الأطفال، على ألا تزيد نسبة التلاميذ ذوي الإعاقة عن (١٠%) من العدد الكلي للفصل بحد أقصى أربعة تلاميذ ، على أن يكونوا من نفس نوع الإعاقة ، وتتمثل الإعاقات في الصور التالية :

– **الإعاقة البصرية** : حيث يقبل بمدارس الدمج الطالب الكفيف ، والذي تقل حدة إبصاره عن (٦/٦٠) ، وكذلك الطالب ضعيف البصر الذي تبلغ حدة إبصاره (٦/٦٠) في العينين أو في العين الأقوى أو بعد التصحيح باستخدام النظارة الطبية .

- **الإعاقة الحركية:** حيث يتم قبول جميع درجات الإعاقة الحركية بما فيها الشلل الدماغي باستثناء الحالات الشديدة و الحادة منها .
- **الإعاقة السمعية** : حيث يتم قبول الطالب ذي الاعاقة السمعية والذي يتراوح مقياس السمع له من (٤٠–٧٠) ديسيبل باستخدام المعينات السمعية مثل سماعة الأذن الشخصية أو حالات زراعة قوقعة الأذن .
- **الإعاقة الذهنية** : وتتضمن جميع المتلازمات التي تندرج تحت الاعاقة الذهنية البسيطة والتي لا تقل درجة ذكائها عن (٦٥) و لا تزيد عن (٨٤) باستخدام مقياس ستانفورد بينيه . وكذلك بطيئي التعلم الذين ينحصر درجة ذكائهم بين (٦٨–٨٤) على مقياس ستانفورد بينيه ، كذلك إعاقات اضطراب طيف التوحد ، وفرط الحركة ، وتشتت الانتباه .

من خلال العرض السابق يتضح لنا ضرورة تهيئة فصول الدمج بالمدارس الحكومية العادية، بما يتناسب مع احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة ، وتشمل هذه التهيئة الجوانب المادية و البشرية ، كذلك المناهج الدراسية بما يتوافق مع قدرات هذه الفئات .

تطور مفهوم الدمج

بدأت فكرة الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة تظهر منذ ستينيات القرن العشرين

وبدأت تفرض نفسها بقوة منذ صدور القانون(142 -94) لعام 1975 ، والقانون الذي تلاه رقم(336- 101) لعام 1990 ، نتيجة للضغوط التي مارستها جماعات عدة مؤيدة لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة . والمعاصر للحقبة الزمنية منذ الستينيات من القرن العشرين إلى وقتنا ، هذا يمكنه ملاحظة السيمفونية الرائعة مِن الجهد والفكر الإنساني، التي نقلت التربية الخاصة مِن العزل إلى الدمج الجزئي، إلى الدمج الكُلي، إلى الاستيعاب الكامل، وأصبحت تربية خاصة جديدة في كُلِّ شيء . فبداية ظهر ما يعرفُ بالتطبيع نحو العاديةNormalization بحيث تُتاح للطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة فرصة الحياة اليومية وظروفها العادية، كما يتاح لأقرانه العاديين مِن أفراد المجتمع، بحيث يشاركون في نشاطات الحياة الطبيعية بأقصى ما تسمح به استعداداتهم وإمكاناتهم، وأن يعيشوا في أوضاع بيئية أقل تقيداً Lest Restrictive Environment؛ ثُم طرح الباحثون أساليب ونُظم رعاية بديلة، تكفل الرعاية التربوية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة ، في نطاق البيئة التعليمية العادية بإدماجهم في مدارس العاديين قدر الإمكان ولأطول وقتٍ ممكن Mainstreamingمع اتخاذ الترتيبات والتدابير اللازمة، لإمدادهم بالمساعدة التربوية؛ لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من البرامج التعليمية.

لكن هذا النظام قُوبِلَ باعتراضاتٍ كثيرة، على اعتبار أنه لا تزال هناك حواجز تحول دون دمج ذوي الاحتياجات الخاصة دمجاً شاملاً مع العاديين، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم الدمج الشامل Inclusion الذي يشير إلى مشاركة الجميع ضمن بيئة تربوية داعمة، تشتمل على خدمات تربوية مناسبة وعلى أشكال مختلفة مِن الدعم الاجتماعي، وتعمل على إعداد الأشكال الداعمة للاحتياجات التربوية والاجتماعية لجميع الأطفال المعوقين منهم أو العاديين .

وهذا التطور لمفهوم الدمج كان نتيجة لمجموعة من المتغيرات، ساعدت على ظهوره ، وتتمثل فيما يلي:

١. جهود المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، والجمعيات والمؤسسات الخاصة بذوي

الاحتياجات الخاصة، وحركة الآباء والأمهات، ومطالب ذوي الاحتياجات الخاصة أنفسهم.

٢. جهود علمية اعتمدت على اكتشاف مسببات حدوث الإعاقة، وكيفية الوقاية منها والتدخل المبكر والإرشاد البيئي والأسري.

٣. جهود تخصصية اعتمدت على تنوع البرامج التعليمية القائمة على التعليم الفردي.

٤. ارتفاع تكاليف نظام العزل بما يتطلبه من إنشاءات وتجهيزات وإقامة....الخ.

أهداف الدمج

١. إتاحة الفرص لجميع الأطفال المعوقين للتعليم المتكافئ والمتساوي مع غيرهم من الأطفال.

٢. إتاحة الفرصة للأطفال المعوقين للانخراط في الحياة العادية. والتفاعل مع الأخرين .

٣. إتاحة الفرصة للأطفال غير المعوقين للتعرف على الاطفال المعوقين عن قرب، وتقدير مشاكلهم، ومساعدتهم على مواجهة متطلبات الحياة.

٤. خدمة الأطفال المعوقين في بيئتهم المحلية، والتخفيف من صعوبة انتقالهم إلى مؤسسات ومراكز بعيدة عن بيتهم، وخارج أسرهم وينطبق هذا بشكل خاص على الأطفال من المناطق الريفية البعيدة عن مؤسسات التربية الخاصة.

٥. استيعاب أكبر نسبه ممكنه من الأطفال المعوقين الذين لا تتوفر لديهم فرص للتعليم.

٦. تعديل اتجاهات أفراد المجتمع، وبالذات العاملين في المدارس العامة من مديرين ومدرسين وأولياء أمور

٧. التقليل من الكلفة العالية لمراكز التربية المتخصصة.

٨. التقليل من الفوارق الاجتماعية والنفسية بين الأطفال أنفسهم، وتخليص الطفل وأسرته من الوصمة التي يمكن أن يخلقها وجوده في المدارس الخاصة.

٩. إعطاء ذوي الاحتياجات الخاصة فرصة أفضل، ومناخا أكثر تناسبا للنمو نموا

أكاديمياً واجتماعيا ونفسيا سليما، إلى جانب تحقيق الذات عند الطفل ذي الاحتياجات الخاصة، وزيادة دافعيته نحو التعليم ونحو تكوين علاقات اجتماعية سليمة مع الغير، وتعديل اتجاهات الأسرة وأفراد المجتمع.

١٠. تكوين اتجاه إيجابي للمعلمين نحو الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة.

١١. يخلص الدمج العاديين من الأفكار الخاطئة حول خصائص وإمكانات وقدرات اقرانهم من ذوى الاحتياجات الخاصة.

١٢. تخليص ذوى الاحتياجات الخاصة من جميع أنواع المعيقات، سواء المادية أو المعنوية، التي تحد من مشاركتهم في جميع مناحي الحياه.

مبررات الدمج

هناك العديد من القضايا الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والقانونية التي يمكن أن نعتمد عليها، وتوفر لنا المسوغات الكافية لاختيار عملية الدمج، كإحدى الطرائق الفعالة المهمة للوصول بكل طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى أعلى درجة ممكنة من التوافق، ويمكن الإشارة إلى العديد من مبررات الدمج، لعل أبرزها فيما يلي:

أ- المسوغات الأخلاقية والاجتماعية

مثلت الجوانب الأخلاقية والاجتماعية التي تدعو إلى اتجاهات إيجابية نحو المعوقين الاعتبارات الأساسية الداعية إلى الدمج، فقد علت نداءات العدالة وحقوق الأفراد بسلبية عزل ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال المراكز الخاصة التي تؤثر في نفسية هؤلاء الأطفال والتي تؤدي إلى استيائهم وكراهيتهم للمجتمع . كما أن دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة يجعلهم يتلقون تربية نوعية وحياة شبيهة بحياة الآخرين في مجتمعهم، وبخاصة الأطفال من نفس حيهم ومجتمعهم، فهؤلاء الأطفال في حاجة لإيجاد الروابط التي سوف يحتاجون إليها بعد أن تركوا المراكز الخاصة للعيش، والعمل، واللعب بالقرب من بيوتهم .فمن شأن الدمج الشامل أن يلغي عزل الطفل عن إخوته وأقرانه .

ب- مبررات تربوية أو تعليمية

إذا كانت الجوانب الأخلاقية والاجتماعية تمّثل جانباً مهماً ودافعاً للعمل على تنفيذ

سياسة الدمج، فإن هناك جوانب وأهدافاً تربوية وتعليمية لا تنكر، يمكن أن تتحقق من خلال هذه السياسة، فلا شك أن تربية المعوق تعد أحد الأهداف الأساسية للدمج، وكلما قضى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وقتاً أطول في الفصول العادية في الصغر زاد تحصيلهم تربوياً ومهنياً مع تقدمهم في العمر.

ج- المبررات الاقتصادية

تعد قضية تمويل التعليم من القضايا المهمة التي تشغل بال القائمين على التعليم، ويمكن القول بأن دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية يمكن أن يحقق من الناحية الاقتصادية:

١. توفير المباني (مدارس التربية الخاصة) التي تقام لذوي الاحتياجات الخاصة بفئاتهم المختلفة.
٢. توفير ما ينفق من رواتب الإداريين والعاملين بكل مدرسة للتربية الخاصة .
٣. توفير أعداد المعلمين بالمدارس الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.
٤. توفير الإدارات والأقسام الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

ويحتاج تحقيق ما سبق على أرض الواقع مراعاة الآتي:

١. بناء الرياض الحكومية العامة للعاديين، مع مراعاة ما تتطلبه فئات المعوقين من وسائل أمان، وبعض الخدمات في هذه المباني.
٢. اهتمام الكليات والمعاهد المسؤولة عن إعداد المعلمين بتزويدهم بأساليب التعامل وتعليم الفئات الخاصة.

لا شك إنّه بالنظر إلى هذه المتطلبات نجد أنها تحقق ترشيداً في الإنفاق، فإعداد المباني في المدارس العادية وفق شروط خاصة يوفر الأمان لجميع الفئات من العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة بأقل تكلفة من بناء مدرسة خاصة للمكفوفين، وأخرى للصم، وثالثة للمعوقين ذهنياً .

د- مبررات قانونيه:

يخلق عزل الأطفال المعوقين في مدارس خاصة بهم نظامين للتعليم: أحدهما يقدم للطفل العادي والآخر يقدم للطفل المعوق، وبذلك يعد هذا معارضاً مع المساواة، وحق كل

طفلٍ في نيل حقوقه وحصوله على حق التعليم.

وبذلك نرى أن سياسة الدمج يمكن أن تحقق هذه الاعتبارات القانونية التي تسعى لتوفير الخدمات التعليمية والتأهيلية للمعوقين، وذلك بصورة مناسبة ومتوازنة مع ما يحصل عليه الأطفال العاديين كأفراد متساوين في حقوقهم .فالتعلم حق لكل فردٍ يجب أن يوفره المجتمع، بغض النظر عن طبيعة المشكلات التي يعانيها الفرد، فالقانون ينص على توفير فرص التعليم لكل أفراد المجتمع.

الاتجاهات نحو الدمج

هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية نحو سياسة الدمج يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

الاتجاه الأول :

يعارض أصحاب هذا الاتجاه بشدة فكرة الدمج، ويعتبرون تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس خاصة بهم أكثر فعالية، وأمنا، وراحة لهم، وهو يحقق أكبر فائدة فيما يتعلق بالبرامج التدريبية.

الاتجاه الثاني :

يؤيد أصحاب هذا الاتجاه بشدة فكرة الدمج، لما لذلك من أثر في تعديل اتجاهات المجتمع، والتخلص من عزل الأطفال الذي يسبب عادة إلحاق وصمة العجز والقصور والإعاقة وغيرها من الصفات السلبية، التي قد يكون لها أثر على الطفل ذاته، وطموحه، ودافعيته، أو على الأسرة أو المدرسة أو المجتمع بشكل عام.

الاتجاه الثالث :

يرى أصحاب هذا الاتجاه بأنه من المناسب المحايدة والاعتدال وينادى بضرورة عدم تفضيل برنامج على آخر، بل يرون أن هناك فئات ليس من السهل دمجها، بل يفضل تقديم الخدمات الخاصة بها من خلال مؤسسات خاصة، وهذا الاتجاه يؤيد دمج الأطفال ذوي الإعاقات البسيطة أو المتوسطة في المدارس العادية، ويعارض دمج الأطفال ذوي الإعاقات الشديدة جداً (الاعتمادية) أو متعددي الإعاقات.

أشكال الدمج

- الدمج المكاني:

وهو إشتراك مؤسسة التربية الخاصة مع مدارس التربية العامة بالبناء المدرسي فقط، علي حين تكون لكل مدرسه خططها الدراسية الخاصة وأساليب تدريب وهيئة تعليمية خاصة بها، وممكن أن تكون الإدارة موحده.

- الدمج التعليمي(التربوي) :

إشراك الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مع الطلاب العاديين في مدرسة واحدة، تشرف عليها الهيئة التعليمية نفسها وضمن البرنامج المدرسي، مع وجود اختلاف في المناهج المعتمدة في بعض الأحيان . يتضمن البرنامج التعليمي صفاً عادياً و صفاً خاصاً وغرفة مصادر.

كما يقصد به دمج الطالب من ذوى الاحتياجات الخاصة مع أقرانه العاديين داخل الفصول الدراسية المخصصة للطلاب العاديين، ويدرس المناهج الدراسية الثى يدرسها الطالب العادي مع تقديم خدمات التربية الخاصة.

- الدمج الاجتماعي :

التحاق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالصفوف العامة بالأنشطة المدرسية المختلفة كالرحلات والرياضة وحصص الفن والموسيقى والأنشطة الاجتماعية الأخرى . وهو أبسط أنواع وأشكال الدمج، حيث لا يشارك الطالب ذو الاحتياجات الخاصة نظيره العادي في الدراسة داخل الفصول الدراسية، وإنما يقتصر على دمجه في الأنشطة التربوية المختلفة، مثل التربية الرياضية، والتربية الفنية، وأوقات الفسح، والجماعات المدرسية، والرحلات والمعسكرات وغيرها.

- الدمج المجتمعي :

ويقصد به إعطاء الفرص لذوي الاحتياجات الخاصة للاندماج في مختلف أنشطة وفعاليات المجتمع، وتسهيل مهمتهم في أن يكونوا أعضاء فاعلين، ويضمن لهم حق العمل باستقلالية، وحرية التنقل والتمتع بكل ما هو متاح في المجتمع من خدمات.

- الدمج الجزئي:

ويقصد به دمج الطالب عن ذوى الاحتياجات الخاصة، في ماده دراسية أو أكثر

مع أقرانه من العادين داخل فصول الدراسة العادية .

ومن أساليب الدمج أيضا الفصول الخاصة؛ وهي فصول توجد بالمدرسة العادية، ويلتحق بها ذوو الحاجات الخاصة في بادئ الأمر، مع توفير الفرصة للتعامل مع أقرانهم العاديين أطول فترة ممكنة من اليوم الدراسي، وكذلك غرفة المصادر: وهي عبارة عن غرفة صفية ملحقة بالمدرسة العادية، ومجهزة بالأثاث المناسب، والألعاب التربوية، والوسائل التعليمية، ويلتحق بها ذوو الاحتياجات الخاصة، وفقا لبرنامج يومي خاص، حيث يتلقى الفرد المساعدة بعض الوقت، للقيام ببعض المهارات التي يعاني من ضعف فيها ، بإشراف معلم التربية الخاصة، ثم يرجع لصفه العادي بقية اليوم الدراسي، وفريق الخدمات الخاصة : ويقدمه معلم متخصص يزور المدرسة العادية من (2- 3) مرات أسبوعياً، لتقديم مساعدة فردية منتظمة في مجالات معينة لبعض ذوي الاحتياجات الخاصة . ومنها أيضاً المساعدة داخل الصف : يتم إلحاق الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بالفصل العادي، مع تقديم الخدمات اللازمة لهم داخل الفصل، وبإشراف معلم عادي، يكون قد درب تدريباً مناسباً في مجال التربية الخاصة، مع إجراء بعض التعديلات البسيطة داخل الصف، وأخيراً المعلم الاستشاري : حيث يتم إلحاق الطفل ذي الاحتياجات الخاصة بالصف العادي، بإشراف المعلم العادي، حيث يقوم بتعليمه مع أقرانه العاديين، ويتم تزويد المعلم بالمساعدات اللازمة عن طريق معلم استشاري مؤهل في هذا المجال، وهنا يتحمل معلم الصف العادي مسؤولية إعداد البرامج الخاصة بالطفل، وتطبيقها أثناء ممارسته لعملية التعليم العادية في الصف .

الاتجاهات الدولية نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة

لا يوجد خلاف على أن التعليم حق لكل إنسان بغض النظر عن قدراته ومواهبه، ولهذا نشرت منظمة اليونسكو في عام (1996) وثيقة بعنوان "التشريعات المتصلة بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة "أبرزت فيها جهود اثنتين وخمسين دولة بشأن دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم النظامي، وذلك بعد صدور ميثاق الحقوق الإنسانية للأشخاص المعاقين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (1981) وقد حددت الوثيقة

المشار إليها طبيعة التشريع الذي أصدرته كل دولة والجهة المسؤولة عن التنفيذ، وأسلوب التقييم للذين يعانون من إعاقات، والمرحلة السنية التي يشملها التشريع، وأسلوب الدمج من حيث كونه كلياً أو جزئياً، بالإضافة إلى تحديد مصادر التمويل لتنفيذ هذه السياسة، وتعديل المناهج والتأهيل المهني، ومسؤولية إعداد معلم التربية الخاصة .

كما أطلقت منظمة اليونسكو، بالتعاون مع العديد من المنظمات الأهلية والتطوعية والحكومية – مبادرة (المدرسة الجامعة Collective School) أو (التربية الجامعةCollective Education) حيث أكدت المسؤوليات المترتبة على التربية الخاصة، التي تقع ضمن مسؤوليات الجهاز التربوي بكامله، ويكون هناك نظامان منفصلان لجهاز تربية واحد، وبدون أدنى شك فإن الجهاز التربوي جميعه سيستفيد من إجراء التغييرات الضرورية المناسبة التي تتلاءم مع حاجات الأطفال المعوقين .أضف إلى ذلك دعوة مؤتمر اليونسكو المنعقد في عام 1994 إلى إتاحة فرص تعليم الطلاب المعوقين جنبا إلى جنب مع زملائهم غير المعوقين في المدارس العامة .

وتم عقد العديد من المؤتمرات الدولية في هذا الإطار، مثل مؤتمر سلامانكا Salamanca الذي عقد في 1994 برعاية اليونسكو، وتبنى التعليم الدمجي كاستراتيجية لتطوير التعليم للجميع، وأكد المؤتمر ضرورة وصول جميع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للمدارس العادية، وأهمية الاستجابة لاحتياجات جميع الأطفال على اختلافها من خلال استراتيجيات التعليم المتمركزة حول الطفل .

وعليه رأت العديد من الدول العربية، وخاصة دول الخليج العربي ضرورة دمج ذوي الاحتياجات الخاصة لما له من آثار إيجابية عليهم . ففي المملكة البحرينية مثلا يتوفر لدى بعض المدارس الحكومية فصول علاجية للطلبة بطيئي التعلم، وحالات التأخر الدراسي حسب احتياجات المدرسة، كما تطبق الوزارة في مجموعة من المدارس تجربة دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول العادية مع أقرانهم من الطلبة الأسوياء، تهدف إلى عدم عزلهم عن محيطهم ومجتمعهم الأساسي . وتعمل إدارة التربية الخاصة على اكتشاف حالات التخلف العقلي، واضطراب الكلام، وضعف السمع، والبصر، في المدارس الحكومية، وتحويلها إلى المعاهد أو المراكز المتخصصة، التي

تقوم الوزارة بدعمها حسب احتياجاتها .

أما في المملكة العربية السعودية، فقد بدأت عملية الدمج للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العامة في عام (1984) بإرسال بعض الطلاب من هذه الفئة إلى المرحلة الثانوية لمدرسة عامة، وكان لعملية الدمج نتائج إيجابية، من أهمها انخراط الطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع الذي يعيش فيه، دون أن يكون هناك آثار سلبية عليه.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد بدأت دمج الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة منذ عام (1992) في معاهد وأقسام من المدارس العادية، متخذة بذلك جميع الإجراءات اللازمة، ومتبعة جميع الوسائل المتاحة، التي تمهد لهذه العملية وتساعد على القيام بها، والحصول على النتائج المرجوة منها، أضف إلى ذلك، وجود عدد من اتفاقيات التعاون بين دول الخليج العربي لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة، كالمعهد الإقليمي الذي يقدم تدريباً تربوياً وبرامج ثقافية، بالإضافة إلى الرعاية الصحية، والاجتماعية، والنفسية، لكفيفي البصر من الطلاب في سن التعليم، وبناء على ذلك؛ يجب أن يكون للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مكان للتعليم في المدارس العامة، وعلى هذه المدارس أن تعمل على تعديل مناهجها، وأساليبها، وإدارتها، ومبانيها، ومفاهيمها، بما يتناسب مع الحاجات الخاصة لهؤلاء الطلاب .

كما تبنت سورية مشروع الدمج في رياض الأطفال وفي التعليم النظامي في العام الدراسي 2002 /2003 بالتعاون مع اليونسكو واليونيسيف وجمعية حماية الأطفال السويدية(RB) وجمعية ، حماية الأطفال البريطانية (SCUK) ومؤسسة كريم رضا سعيد، في روضة أطفال تشرين بمدينة حلب.

إيجابيات الدمج

يركز الدمج على خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة في بيئاتهم الطبيعية، وليس في بيئات محمية ومعزولة، كما أن الدمج يحقق توسيع قاعدة الخدمات لتشمل أعداداً كبيرة من الأطفال في المجتمع، وخاصة أن أعلى نسبة من المعاقين تشكلها مجموعة الأطفال

الذين يقعون ضمن الفئات البسيطة والمتوسطة، كما يساعد الدمج في تخليص الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم من الشعور بالذنب والإحباط والوصمة، التي يمكن أن تلحقهم نتيجة وجودهم في معهد خاص، ويعمل الدمج على تعديل اتجاهات أفراد المجتمع وبالذات العاملين في المدارس العامة من مديرين ومدرسين وطلبة وأولياء أمور.

كما يسمح الدمج ببناء صداقات بين الطلبة العاديين والطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصل الدراسي العادي، والتي لا يتوفر لها المناخ المماثل في المدارس الخاصة المنعزلة، وتقليل الفوارق الاجتماعية والنفسية بين الأطفال، إذ يحقق الدمج مبدأ المساواة والعدل بين جميع الطلبة على اختلاف فئاتهم، كما يساعد الدمج في تقديم الخدمات الخاصة والمساندة للطلبة من غير ذوي الاحتياجات الخاصة، ويسهم الدمج في إعداد الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ويؤهلهم للعمل والتعامل مع الآخرين في بيئة أقرب إلى المجتمع الكبير وأكثر تمثيلا له، وأخيرا يعمل دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العامة على تقليل تكلفة بناء مراكز تربية خاصة جديدة .

كما يفيد الدمج التربوي المعلمين ، بحيث يصبحون أكثر كفاءة في استخدام العديد من أساليب التدريس التي تفيد جميع الطلبة، كما يقدم لفئات التربية الخاصة فرصتين أساسيتين: هما التطبيع ،والمشاركة الوظيفية التامة، كما أن الدمج يفيد الطلبة العاديين من حيث تعليمهم دروساً في الحياة لم يكن لهم أن يتعلموها من غير الدمج، مثل التعاون والمشاركة والكرامة بتقدير فئات التربية الخاصة واحترامهم، بل إن الطلبة العاديين تعلموا قيماً تمكنهم من دعم الدمج الشامل لجميع المواطنين في جميع مناحي حياة المجتمع.

كما يعود دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين على الجانب الاقتصادي ، وذلك من حيث توظيف ميزانية التعليم بشكل أكثر فاعلية ، بوضعها في المكان الصحيح، بحيث يتحول الإنفاق من الاستخدامات غير المناسبة (مثل : استخدام وسائل النقل مسافات طويلة للوصول إلى المدارس الخاصة، وإنشاء إدارات منفصلة لبرامج التربية الخاصة وغيرها)، إلى دعم الإجراءات التي تعود بالنفع على التعليم في الفصل (مثل :توفير موارد وكوادر متخصصة، وتدريب المعلمين والعاملين الخ) مما يعتبر توظيفاً للأموال بشكل أكثر إنتاجية ونفعاً للمجتمع.

كذلك يساعد دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة الطلاب العاديين على التعرف على هذه الفئة من الطلاب عن قرب، وتقدير احتياجاتهم الخاصة ، وبالتالي تعديل اتجاهات الطلاب العاديين ؛ مما يترتب عليه إمكانية استخدام كلتا المجموعتين من الطلاب في تعليم و تدريب بعضهم بعضا ، كما يساعد التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة للمهارات الأكاديمية والاجتماعية ومهارات الحياة اليومية ومهارات التواصل الإيجابي مع الآخرين .

وبذلك تعمل بيئة الدمج على زيادة التقبل الاجتماعي للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين وتنمية إحساس الطفل العادي بالمسؤولية، وكسر حاجز الخوف تجاه زميله ذي الاحتياج الخاص؛ وبالتالي تتيح بيئة الدمج لكلا الطرفين الفرصة لتكوين صداقات وعلاقات.

ومن هنا تمد بيئة الدمج التعليمي التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بالعديد من المثيرات التي لا تنمي الجانب التعليمي فقط، بل تنمي أيضا الجوانب الجسمية والانفعالية والاجتماعية لهم، وتعمل على تفادي التأثير السلبي لنظام العزل الذي يؤدي إلى قصور في جوانب النمو المختلفة .

كما أن للدمج فوائد تربوية وأكاديمية لكل من الطلاب والمعلمين، فالطلاب ذوو الاحتياجات الخاصة يحققون إنجازا أكاديميا مقبولا بدرجة كبيرة في الكتابة ، وفهم اللغة ، من خلال الدمج أكثر مما يحققون في مدارس التربية الخاصة في نظام العزل، كما أن العمل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وفق نظام الدمج يعتبر فرصة للمعلم لزيادة خبراته التعليمية والشخصية، كما أنه يتيح للمعلم وللطلاب العاديين الفرصة للاحتكاك بالطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أن الطرق التي تستخدم للعمل مع الطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة تفيد أيضا مع الطالب الذي يعاني من نقاط ضعف ، ومن ثمّ يؤدي الدمج إلى اتاحة الفرصة لجميع التلاميذ للتعلم من بعضهم ، كما يسهم في تزايد اتجاهاتهم الإيجابية نحو بعضهم، بما ينمي لديهم القيم الاجتماعية السليمة التي يحتاجها المجتمع لبناء مواطنين صالحين .

سلبيات الدمج

إن الدمج سلاح ذو حدين، فكما أن له إيجابيات كثيرة، فإن له بعض السلبيات أيضا، وهو قضية جدلية لها ما يساندها وما يعارضها، ومن هذه السلبيات قلة المعلمين المؤهلين والمدربين في مجال التربية الخاصة في المدارس العادية، كما قد يعمل الدمج على زيادة الفجوة بين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال العاديين، خاصة أن المدارس العادية تعتمد على النجاح الأكاديمي والعلامات كمعيار أساسي، وقد يكون وحيداً في الحكم على الطالب، كما يحرم دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية من تفريد التعليم، الذي كان متوافراً لهم في مراكز التربية الخاصة.

وفي حال عدم تطبيق الدمج بشكل صحيح فإنه يؤدي إلى زيادة عزلة الطفل ذي الاحتياجات الخاصة عن المجتمع المدرسي، وخاصة عند تطبيق فكرة الدمج في الصفوف الخاصة أو غرف المصادر أو الدمج المكاني فقط، كما قد يسهم الدمج في تدعيم فكرة الفشل عند الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ؛ بالتالي التأثير على مستوى الدافعية لديهم نحو التعلم وتدعيم المفهوم السلبي عن الذات، خاصة إذا كانت المتطلبات المدرسية تفوق المعوق وإمكانياته، كما أن الاتجاهات السلبية تجعل من عملية الدمج تجربة سلبية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أن مباني التعليم العام غير المهيأة تشكل صعوبات للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الحركة والتنقل .

أن للدمج إيجابيات كثيرة فإن له سلبيات عديدة أيضا ، فقد كان نظام الدمج سببا في قلق آباء التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة تجاه أبنائهم وذلك لما قد يسببه من سخرية لأبنائهم، وما قد يعيشونه من غربة اجتماعية بجانب فقدانهم الثقة بأنفسهم؛ نتيجة لقصور قدراتهم على متابعة الدروس الأكاديمية مع بقية تلاميذ الفصل العاديين.

كذلك تسبب الزيادة المطردة في أعداد التلاميذ داخل الفصل الدراسي عاما بعد آخر في المدارس الحكومية العادية في تشتيت انتباه التلاميذ وصعوبة إدارة المعلم للفصل، مما يعيق اندماج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم الأسوياء .

كما قد يؤدي الدمج إلى زيادة عزلة المعاق عن المجتمع المدرسي، وهذا ما أكدته بعض الدراسات التي أشارت إلى مدى التحطيم التربوي والنفسي والاجتماعي

الذي يتعرض له التلاميذ ذوو الاحتياجات الخاصة المدمجون في المدارس العادية .

تحديات نظام الدمج التعليمي:

يواجه الأخذ بنظام الدمج التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة عدداً من التحديات لعل من أهمها ما يلي:

١. الاتجاهات السلبية: ويعد هذا العائق الأكبر في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية، وقد تكون هذه الاتجاهات السلبية لدى الآباء، المجتمع المحلي، المعلمين في المدرسة، الإدارة المدرسية، موظفي الحكومة، وحتى من قبل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أنفسهم، ومما يساعد على هذا الاتجاه الإحساس بالخوف والخزي ونقص المعلومات أو المعرفة أو المعلومات المغلوطة، وعلى مستوى الأسرة؛ فإن الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم دائما ما يتكون لديهم تقدير منخفض للذات؛ يتسبب تدريجيا في انسحابهم من التعليم.

٢. كثافة الفصول : حيث إن كثافة الفصول تعد عائقا للدمج؛ حيث يتراوح عدد الأطفال في المدارس الابتدائية حوالي ٤٤ طفلاً، وقد يزيد هذا العدد في عديد من المدارس، وجدير بالذكر أن كثافة الفصل ليس محورا أساسيا لفشل الدمج مادامت الاتجاهات إيجابية نحو الدمج.

٣. المنهج : قد يكون المنهج صعبا على الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ولكن قد يعد المنهج مناسباً للأطفال ذوي الإعاقة البصرية الحادة، بينما يشكل عبئا للغالبية من ذوي الاحتياجات الخاصة ممن لديهم صعوبات متنوعة، حيث يحرمهم ذلك من التركيز على المناهج التي تناسب احتياجاتهم؛ مما يؤدي إلى مشاكل في مواكبتهم لغيرهم من الأطفال في العمر نفسه.

٤. فقدان الدافعية والمعرفة لدي المعلمين، وافتقارهم للمهارات اللازمة لدمج الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى عدم توافر الموارد اللازمة والدعم من المختصين بتطبيق الدمج الكامل.

٥. التمويل / الميزانية: على الرغم من وجود العديد من الاقتراحات والتوصيات للتغلب على قلة الموارد المالية المخصصة لهذه الفئة؛ إلا إن هناك عدم اتفاق على نموذج

التمويل المناسب، كما أن هناك لبساً حول التكلفة التقريبية لذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية، في الوقت الذي يبدو الدمج قد يوفر كلفة عمل فصول خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير موارد خاصة.

٦. عدم جاهزية بعض المدارس لاستقبال حالات أصحاب الهمم الذين تم دمجهم في المدارس، واضطرار بعض أصحاب الهمم للتنقل بين أكثر من مدرسة .

متطلبات تطوير نظام دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية الحكومية

١. توفير الإمكانات المادية والبيئة المدرسية المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة وذلك من خلال :

- تحديد المواقع المناسبة لمدارس المدمج وفصوله، طبقا للأعداد الحقيقية ونوع الاعاقة .
- مراعاة المعايير والمواصفات المحلية و العالمية في المباني والفصول الدراسية، بحيث تلبي احتياجاتهم تبعا لنوع الاعاقة .
- تدبير الموارد المالية ورصد الميزانيات المناسبة لتجهيز المدارس والفصول بأحدث الوسائل التعليمية والأجهزة التكنولوجية والأدوات التعويضية .
- تشجيع رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني للإسهام في بناء المدارس وتجهيز الفصول ومتابعة العملية التعليمية لتلك الفئات .

٢. توفير الإمكانات البشرية المؤهلة والمدربة في مجال التربية الخاصة وذلك من خلال:

- توفير معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة بالكم و الكيف المناسبين لأعداد تلك الفئة المهمة وظروفهم.
- توفير اخصائي ذوي احتياجات خاصة لجميع الاعاقات بالكم و الكيف المناسبين لأعداد و احتياجات تلك الفئات .
- رفع كفاءة العاملين في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال برامج تدريبية

متميزة و فرص تعليمية عليا في مجال التربية الخاصة .

- وضع كادر خاص متميز ماديا واجتماعيا لجميع العاملين في مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة .
- إيفاد معلمي وأخصائي ذوي الاحتياجات الخاصة لبعثات خارجية ومنح دراسية " لفترات زمنية قصيرة " للاطلاع على تجارب الدول المتقدمة وأهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تربية و رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.
- استحداث برامج إعداد معلم واخصائي لذوي الاحتياجات الخاصة بكليات التربية.
- عقد دورات تدريبية متخصصة لأولياء الأمور والمتعاملين مع ذوي الاحتياجات الخاصة .

٣.تطوير المناهج التعليمية و أساليب التقويم بما يناسب هذه الفئة وذلك من خلال:

- إعداد مناهج خاصة لذوي الاحتياجات الخاصةُ يراعى التدرج والتنوع لتلائم إمكانات وقدرات التلاميذ .
- تنويع أساليب الامتحانات والتقويم بما يسمح بفرص متعددة أمام التلاميذ تتيح لهم الاستمرارية في عملية التعلم، وتقلل من الضغط النفسي عليهم .
- التعامل مع كل تلميذ كحالة مستقلة تبعا لإمكاناته و قدراته بحيث يقاس مدى التقدم الدراسي بالنسبة له و ليس مقارنة بالآخرين .
- اتباع أساليب تقويم متعددة ومتنوعة ومرنة وعلى فترات زمنية مختلفة يراعى فيها قدرات، وإمكانات ذوي الاحتياجات الخاصة .

٤.توعية جميع أفراد المجتمع ومؤسساته بقضية رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال:

- تغيير النظرة السلبية المتوارثة تجاه تلك الفئة الهامة وأسرهم ببرامج توعية وإرشاد أسري ومجتمعي .
- زيادة البرامج الإعلامية المرئية والمسموعة التي تهتم بهذه لفئة و تقديم نماذج حية حقيقية لأبطال التحدي في جميع مجالات الحياة .
- تناول الدراما التلفزيونية قضايا ومشكلات ذوي الاحتياجات الخاصة .

- توعية التلاميذ العاديين والمعلمين والمشاركين في العملية التعليمية بأهمية التقبل والتعامل مع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة .

٥. إنشاء هيئة عامة لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة على غرار الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار تتبع رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء؛ مما يسهل عليها التغلب على العقبات الروتينية الإدارية .

٦. إنشاء وحدات للمعلومات والبيانات الخاصة بتلك الفئات لتوفير قاعدة من البيانات و الإحصائيات يتم في ضوئها إعداد الخطط المستقبلية لتعليم ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة .

٧.اختيار القيادات الادارية في إدارات الدمج وفق معايير وسمات تتناسب مع متطلبات وتعليم لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة .

المراجع:

١.أسامة بطاينة ، مدالله الرويلي (٢٠١٥) . اتجاهات المعلمين نحو دمج الأطفال ذوي الإعاقة الحركية في المدارس الحكومية في شمال المملكة العربية السعودية، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية** ، مج (١١) ، ع (٢) .

٢.القرار الوزاري (٢٠١٧) . قرار رقم (٢٥٢) بتاريخ ٢٠١٧/٨/٥ ، بشأن قبول التلاميذ ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام .

٣.الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء (٢٠١٩). الكتاب الإحصائي السنوي.

٤.إمى محمد عقر (٢٠١٨) . تقويم مشروع الدمج التعليمي للأطفال ذوي الإعاقات بمدارس التعليم العام ، **مجلة الخدمة الاجتماعية** ، مج (٣) ، ع(٦٠) ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين .

٥.فيصل النواصره ، حسن منسي (٢٠١٨) . اتجاهات المعلمين نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة مع الطلاب العاديين في المرحلة الأساسية في مدارس

محافظة عجلون /الأردن ، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)** ، مج (٣٢) ، ع (١٢) ، كلية الآداب والعلوم التربوية، جامعة عجلون الوطنية.

٦. سمية منصور ، رجاء عواد (٢٠١٢) . تصور مقترح لتطوير نظام دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمرحلة رياض الأطفال في سورية في ضوء خبرة بعض الدول – (دراسة مقارنة) ، **مجلة جامعة دمشق** ، مج (٢٨) ، ع(١) ، كلية التربية ، جامعة دمشق .

٧. عالية الرفاعي (٢٠١٨) . معوقات دمج التلاميذ ذوي الإعاقة في المدارس الدامجة في مدينة دمشق من وجهة نظر معلميهم ، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس** ، مج (١٦) ، ع(٣) ، كليه التربية ، جامعه دمشق .

٨. عبير سليمان الاصقه (٢٠١٩) . الصعوبات التي تواجه الهيئة الإدارية والتعليمية في مدارس الدمج بمدينة الرياض ، **المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية** ، ع(٦) ، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب ، قسم الإدارة التربوية ، جامعة الملك سعود .

٩. مصطفى محمد رجب و آخرين (٢٠١٥) . القضايا التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة في الرسائل العلمية بكليات التربية ، **مجلة كلية التربية** ، مج (٣١) ، ع(١) ، كلية التربية ، جامعة أسيوط .

١٠. محمد أحمد البعيرات (٢٠١٨) . جاهزية المدارس العادية الحكومية لنجاح دمج الطلبة ذوي الإعاقة في الأردن ، **مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث** ، مج(٤) ، ع(٢) ، عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا .

١١. هانم خالد سليم (٢٠١٨) . خريطة تعليمية مقترحة لتحقيق العدالة التربوية لبعض الفئات المهمشة من ذوى الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية ، **مجلة كلية التربية** ، مج (٣٣) ، عدد خاص ، كلية التربية ، جامعة المنوفية .

١٢. نرمين محمود أحمد (٢٠١٨) . اتجاهات طلاب الجامعة نحو المبادرة المصرية لدمج الطلاب ذوى الإعاقة فى التعليم الجامعي ٢٠٣٠ ، **مجلة التربية الخاصة** ، ع (٢٥) ، كلية علوم الإعاقة والتأهيل ، جامعة الزقازيق .